تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية ـ دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأهلية العراقية للمدة 2000-2008

د. حمد عبد الحسين راضي الخالدي
الكلية التقنية الإدارية /الكوفة

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الداخلية المؤثرة في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف الأهلية العراقية بغية تعزيز تاثيرها الايجابي وتقليل تاثيرها السلبي . ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم جمع البيانات الخاصة بعينة من المصارف الأهلية (وعددها ثمانية مصارف) من التقارير السنوية الصادرة عنها، فضلا عن تقارير ونشريات البنك المركزي العراقي.

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية معنوية بين عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية بوصفه المتغير التابع، ومجموعة المتغيرات المستقلة متمثلة بحجم المصرف، ومعدل كفاية رأس المال، والسيولة النقدية الحاضرة، ومعدل الإنفاق على الدعاية والإعلان، وعمر المصرف.

ومن جانب أخر، أظهرت الدراسة وجود علاقة سالبة (عكسية) ولكنها ذات دلالة معنوية بين عائد المحفظة ومعدل توظيف الودائع في القروض والتسهيلات الائتمانية. في حين لم تكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية مع متغير عدد الفروع المصرفية.

على وفق النتائج، اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهدافها من اهمها التوجه نحو ممارسة نشاط الاقراض الطويل الامد لما يترتب على ذلك من تحقيق معدلات ربحية اكبر نسبيا مقارنة بنشاط الاستثمارات قصيرة الاجل .

المقدمة

إن التشريعات التي شهدتها البيئة المصرفية العراقية في أعقاب تغيير النظام السياسي في العراق، عام 2003 مثل قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004، وقانون المصارف العراقية رقم 92 لسنة 2004 وغيرها، قد حملت في ثناياها إشارات ودلالات واضحة وصريحة على تبني المشرع العراقي آليات تهيئة المصارف الأهلية العراقية للعمل على وفق اقتصاد السوق.

ولا شك أن مثل هذا التوجه سيضع المصارف الأهلية في المستقبل القريب أمام منافسة المصارف الإقليمية والأجنبية، خاصة وأن تعليمات البنك المركزي العراقي قد أجازت للمصارف الأجنبية العمل في القطاع المصرفي التجاري العراقي برؤوس أموالها الخاصة أو المشاركة في رؤوس أموال المصارف الأهلية العراقية القائمة حالياً.

وإذا ما علمنا بأن المصارف الخارجية تتميز بكونها مصارف محترفة وعلى درجة عالية من الكفاءة التشغيلية، وتعمل بأساليب أداء حديثة ومتطورة معلوماتياً وتقنياً، أدركنا شدة المنافسة التي ستواجهها المصارف المحلية.

وفي خضم هذه التحديات يتحتم على المصارف العراقية إثبات وجودها وبقاءها وديمومتها في السوق المصرفية من خلال تأمين سلامة أداء محفظة القروض والتسهيلات التي تعد الرافد الأساس في تحقيق صافي عوائد مالية سنوية مرتفعة للمصارف عند أقل مستويات ممكنة من المخاطرة الملازمة لقرارات منح القروض.

وفي ضوء ذلك جاءت هذه الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة في عائد محفظة قروض وتسهيلات المصارف الأهلية العراقية للمدة 2000–2007، إسهاماً في مساعدة إدارات المصارف المذكورة على تهيئة المناخ الملائم لتعزيز النتائج الإيجابية لمجموعة العوامل المؤثرة ومحاولة التخفيف من أثارها السلبية بما يكفل للمصارف استمراريتها ونجاحها في تحقيق أهدافها وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

المبحث الاول : منهجية البحث ومراجعة الدراسات السابقة

اولا : منهجية البحث

١: مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في افتقار المصارف الأهلية العراقية بوجه عام إلى معرفة ما اذا كان لعوامل داخلية محددة تاثير بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية .

٢: أهداف الدراسة

تتأطر أهداف الدراسة بالنقاط الأتية:

ا- التعرف على مجموعة العوامل الداخلية المؤثرة في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف الأهلية العراقية ولاسيما بعد تغير النظام السياسي عام 2003 وإشاعة الممارسات المصرفية غير السليمة في بيئة الأعمال الداخلية لمصارف القطاع الخاص في العراق.وذلك بهدف تحديد العوامل المؤثرة ايجابا وتلك المؤثرة سلبا بعائد محفظة القروض ، بغية تعزيز التاثير الايجابي وتقليل التاثير السلبي .

ب – تقديم توصيات تساعد إدارات المصارف الأهلية في تعزيز العوامل التي من شأنها المحافظة على مستوى العوائد المصرفية السنوية والعمل على زيادتها من خلال تحسين كفاءة أداء محافظ القروض وتحفيز انخراط المصارف بصورة نشطة وفاعلة في عملية التحديث والتطوير لبيئة الخدمات المالية والمصرفية وتعزيز جودتها.

٣ : أهمية الدراسة تتجسد أهمية الدراسة في الاعتبارات الآتية:

ا – ان الدراسة واحدة من المحاولات على الصعيد المحلي التي تتصدى لمعرفة ماهيه العوامل الداخلية السائدة في بيئة عمل المصارف العراقية المؤثرة في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في وقت غابت فيه محاولات اجراء مثل تلك الدراسات .

ب – إن الدراسة ستسهم في بيان مدى تاثير العوامل الداخلية انفه الذكر في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية .

ج – تسعى الدراسة الى التمييز بين الاثار الايجابية التى تنطوي عليها العوامل الداخلية وبين تاثيراتها السلبية ، وهى بهذا تقدم لادارات المصارف رؤية واضحة لما يتوجب ان تفعله بشان تعزيز تاثيراتها الايجابية والتقليل من اثارها السلبية وصولا الى تعظيم عائد المحفظة .

٤: فرضية الدراسة

في ضوء عناصر مشكلة الدراسة والأهداف المحددة لها، تقوم الدراسة على الفرضية الأساسية الأتية:

"هناك أثر ذو دلالة معنوية لبعض العوامل الداخلية في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف .

وتتفرع عن الفرضية الأساسية الفرضيات الفرعية الآتية:

1 – هناك أثر ذو دلالة معنوية لحجم المصرف في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف .

2 – هناك أثر ذو دلالة معنوية لمعدل كفاية رأس المال في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف .

3 – هناك أثر ذو دلالة معنوية لمعدل توظيف الودائع في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف .

4 – هناك أثر ذو دلالة معنوية لحجم السيولة النقدية في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف .

5 - هناك أثر ذو دلالة معنوية لمعدل الإنفاق على الدعاية والإعلان في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف .

6 – هناك أثر ذو دلالة معنوية لعمر المصرف في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف .

7 – هناك أثر ذو دلالة معنوية لعدد الفروع المصرفية في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصرف.

٥: نموذج الدراسة

يتضح من تعريف متغيرات الدراسة وكيفية قياسها، أن المتغير التابع في هذه الدراسة يتمثل بمعدل عائد القروض والتسهيلات الائتمانية، وتم قياسه بنسبة إجمالي إيرادات القروض والتسهيلات في نهاية السنة على إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية.أما المتغيرات المستقلة فقد شملت كل من: السيولة النقدية الحاضرة ، مصاريف الدعاية والإعلان، عمر المصرف، معدل توظيف الودائع، معدل كفاية رأس المال، حجم المصرف، وأخيراً عدد فروع المصرف.

وقد تم دراسة سلوك هذه المتغيرات للمدة (2000–2007)، ولذا فأن النموذج المستخدم لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع هو:

$$R0L_{it}= \beta0 + \beta1Li_{it} + \beta2Ex_{it} + \beta3AG_{it} + \beta4DE + \beta5CA + \beta6\ Si_{it} + \beta7Br_{it} + e_{it}$$

أذ أن:

$R0L_{it}$ = تمثل معدل العائد على محفظة القروض للمصرف للمدة t.

Li_{it} = تمثل الموجودات النقدية السائلة للمصرف i للمدة t.

Ex_{it} = تمثل مصاريف الدعاية والإعلان للمصرف i للمدة t .

AG_{it} = تمثل عمر المصرف i للمدة t .

DE_{it} = تمثل معدل توظيف الودائع في القروض للمصرف i للمدة t .

CA_{it} = تمثل معدل كفاية رأس المال للمصرف i للمدة t .

Si_{it} = تمثل حجم المصرف i للمدة t .

Br_{it} = تمثل عدد فروع المصرف i للمدة t .

e_{it} = تمثل الخطأ العشوائي، ويمثل ذلك الجزء من متوسط عائد القروض الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أذ أن

$$e\beta=y-y$$

B0 = تمثل الحد الثابت أو معلمة تقاطع خط الانحدار مع المحور الصادي Intersection Parameter

$\beta1 + \beta2 + \beta3$, $\beta4 + \beta5 + \beta6$, $\beta7$ = تمثل معلمات الميل Slope Parameters

$$\beta1 = \Delta y/\Delta x$$

٦: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف الأهلية العاملة في العراق والمدرجة أسهمها في سوق العراق للاوراق المالية، ومن هذا المجتمع تم اختيار ثمانية مصارف أهلية بوصفها عينة عمدية للدراسة نظراً لقدم تأسيسها وإمكانية الحصول على تقاريرها السنوية وهي: مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف التجاري العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف بغداد، مصرف بابل، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الائتمان العراقي.

٧: مصادر جمع البيانات

تم جمع البيانات اللازمة لإعداد هذه الدراسة من التقارير والكشوفات المالية السنوية الخاصة بالمصارف الأهلية موضع الدراسة، فضلا عنالتقارير السنوية والنشرات الدورية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وسوق العراق للأوراق المالية، ورابطة المصارف الخاصة العراقية.

٨: الأساليب الإحصائية المستخدمة

استخدمت الدراسة أساليب الإحصاء التحليلي الآتية:

1- تحليل التباين (Anova Analysis) وذلك لاختبار وجود دلالة إحصائية لكل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة.

2 - تحليل الانحدار المتدرج (Stepwise Regression) وذلك لتحديد المتغيرات ذات الأثر الأكبر في المتغير التابع للدراسة.

3 – معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation) للتعرف على اتجاه العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ثانيا :مراجعة الدراسات السابقة

استعانت الدراسة بمجموعة الدراسات المصرفية المبينة في أدناه:

١ - دراسة خريوش وصيام (2002)

هدفت الدراسة الموسومة بـ(العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الاردن) إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في الأردن، ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات اللازمة عن المصارف المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية وذلك عن المدة 1991-2000 وتحليلها إحصائياً.

أذ تم دراسة سلوك المتغير التابع المتمثل في ربحية المصارف التجارية، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في حجم حقوق الملكية، حجم المصرف مقاساً بإجمالي الموجودات، نسبة المديونية، نسبة الفوائض النقدية، السيولة النقدية، مصاريف الدعاية والإعلان، عمر المصرف.

خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية والعوامل الأتية: حقوق الملكية، نسبة المديونية، الفوائض النقدية، السيولة النقدية، مصاريف الدعاية والإعلان.

ب – عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية من جهة وإجمالي الموجودات، وعمر المصرف من جهة أخرى.

جـ – وجود علاقة سالبة بين ربحية المصارف التجارية وإجمالي الموجودات فيها.

استفاد الباحث من دراسة الباحثين المذكورين في اعادة اختبار بعض العوامل الداخلية التي جاءت بها الدراسة اعلاه وهي : حجم المصرف مقاسا باجمالي الموجودات ، والسيولة النقدية ، ومصاريف الدعاية والاعلان ،في واقع البيئة المصرفية العراقية لمعرفة اثرهما في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية .

٢ – دراسة خريوش والعبادي (2004)

هدفت الدراسة الموسومة "تقييم أداء محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفي الأردني" إلى تحديد العوامل المؤثرة في أداء محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الأردنية، من اجل تعظيم العائد عليها وإبراز المخاطر التي تهددها.

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين أداء محفظة القروض في المصارف التجارية الأردنية وبين كل من حجم المصرف، ومعدل كفاية رأس المال، ومعدل توظيف الودائع، ومعدل الإنفاق على الدعاية والإعلان.

كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء محفظة القروض وبين عدد الفروع المصرفية.

على وفق النتائج التي توصلت إليها الدراسة اقترحت مجموعة من التوصيات التي من شأنها الإسهام في تحقيق الأهداف المرجوة منها من أهمها الشروع في تطبيق ستراتيجية الاندماج بين المصارف، والتقيد بنسبة كفاية رأس المال.

استفاد الباحث من الدراسة المذكورة في اعادة اختبار اثر بعض العوامل الداخلية التي جاءت بها الدراسة وهى : حجم المصرف مقاسا باجمالي الموجودات ، ومعدل كفاية راس المال ، ومعدل توظيف الودائع ، ومعدل الانفاق على الدعاية والاعلان ، وعدد الفروع المصرفية . وكانت النتائج متطابقة فيما يتعلق بحجم المصرف ومصاريف الدعاية والاعلان، وعدد الفروع المصرفية ، ومعدل توظيف الودائع . .

3 – دراسة عبد الباسط (2007)

هدفت الدراسة الموسومة بـ "العوامل المؤثرة على الربحية في المصارف التجارية" إلى التعرف على العوامل المؤثرة على ربحيةٍ المصارف التجارية في الجماهيرية الليبية، والخروج بتوصيات لمعالجة هذه العوامل المؤثرة في الربحية، والعمل على زيادة ربحية هذه المصارف من خلال

تحسين كفاءة أداء هذه المصارف وانخراطها بصورة نشطة في عملية التحديث لتطوير بيئة الخدمات المالية وجودتها.

أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية الليبية وبين العوامل المستقلة الأتية: حجم حقوق الملكية، حجم الشركة مقاساً بإجمالي الموجودات، نسبة المديونية، نسبة الفوائض النقدية، السيولة النقدية، مصاريف الدعاية والإعلان، عمر المصرف.

ان الدراسة اعلاه ماهى الا اعادة اختبار لمتغيرات دراسة خريوش وصيام انفه الذكر ، وقد استفاد الباحث من الدراسة اعلاه في اعادة اختبار العوامل الداخلية التي شملتها الدراسة على البيئة المصرفية العراقية وتاكيد تطابق نتائجهما .

المبحث الثاني

الإطار النظري للدراسة

١- مفهوم القروض المصرفية: يعرف القرض بانه عقد يتحقق بقيام المصرف التجاري بتقديم الاموال الى زبائنه المقترضين (افراد ومؤسسات) ، والذي يتعهد بموجبه المقترض بتسديد قيمة القرض وفوائده دفعة واحدة عند نهاية مدته ، او على اقساط دورية في تواريخ محددة متفق عليها ومثبتة في عقد القرض . ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات العينية التي تكفل للمصرف المانح استرداد امواله في حال توقف او تعثر المقترض وكفلاءه عن السداد بدون خسائر محتملة (Gallick,1998: 1) .

٢- اهمية القروض المصرفية :

يشكل نشاط منح القروض والتسهيلات الائتمانية او مايعرف اصطلاحا (بالائتمان النقدي) واحدا من اهم اوجه استخدامات مصادر اموال المصرف التجاري واكثرها نسبة في اجمالي موجوداته المربحة ، فالعائد المتولد عنها يمثل المصدر الرئيس للايرادات لاي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر ايرادات العمليات المصرفية الاخرى (الدغيم ، ٢٠٠٦ : ١) . كما ان تنامي وتيرة العوائد المتحققة من مزاولة نشاط منح القروض والتسهيلات الائتمانية يشكل مبعث اطمئنان للمستثمرين والمالكين والمساهمين على حد سواء ، ودليلا على كفاءة تشغيل موارد المصرف ، وضمانة قوية في حصول المساهمين على عوائد مالية سنوية مجزية (خريوش والعبادي ، ٢٠٠٢ : ٦٣) .

٣- مؤشرات قياس عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية :

يقاس عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية بواحدة من مقاييس الربحية المحاسبية وهو مؤشر معدل عائد محفظة القروض والتسهيلات Rate of Return on Loan Portfolioالذى يقيس قدرة المصرف على توليد الارباح من توظيف موارده المالية المتاحة في اوجه الاستخدامات الاكثر ربحية (القروض والتسهيلات الائتمانية).

يحسب معدل عائد محفظة القروض والتسهيلات على وفق الصيغة الأتية (Cornett & McNutt , 2006 : 31) .

معدل عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية =الفوائد والعمولات من القروض والتسهيلات إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية

٤- العوامل المؤثرة في محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية:

تصنف العوامل المؤثرة في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية الى مجموعتين هما :

المجموعة الاولى : العوامل الخارجية(وهي العوامل المؤثرة من خارج المصرف) وهى على النحو الاتي :

١- السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وتوجهاتها التقييدية لكبح جماح التضخم وتخفيض معدلاته في الاقتصاد العراقي وذلك من خلال تخفيض سقوف الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية الحكومية والاهلية والزام الاخيرة التقيد بها ضمن الخطة الائتمانية السنوية .

٢- السياسة المالية لوزارة المالية العراقية القائمة على حصر تعاملات الدوائر الحكومية ومؤسسات القطاع العام والى وقت قريب (2008) بالمصارف الحكومية (مصرف الرافدين ومصرف الرشيد ومصرف العراق) حصرا ، وبالتالي حرمان المصارف الاهلية من فرصة الدخول في تعاملات تجارية واستثمارية (اعادة الاعمار) مع القطاع الحكومي ومؤسساته التجارية والاستثمارية .

٣- رفع الحدود العليا لاسعار الفائدة المصرفية من قبل البنك المركزي العراقي على القروض والسلف التي تستوفيها المصارف الى ٢٥% قد سببت في عزوف الكثير من رجال الاعمال والمستثمرين العراقيين عن الاقتراض من المصارف ، مما كان له أثاره السلبية في تراجع معدلات منح القروض ومن ثم تدني معدلات عوائدها السنوية .

٤- توجه البنك المركزي العراقي ووزارة المالية الى دعم سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي . ان مثل هذا التوجه قد خلق شعورا لدى المصارف بضرورة ترشيد منح

القروض بالعملة الاجنبية تفاديا للخسائر المحتملة من تذبذب اسعار صرف الدولار ، مما كان له تاثيراته السلبية على عائد القروض والتسهيلات الائتمانية .

المجموعة الثانية : العوامل الداخلية(وهي العوامل المؤثرة من داخل المصرف)

شملت المتغيرات الداخلية في هذه الدراسة العوامل الاتية :

١- معدل توظيف الودائع في القروض والتسهيلات الائتمانية.

يؤشر معدل توظيف الودائع مدى قدرة إدارة المصرف في توظيف موارده من الودائع في قروض وتسهيلات ائتمانية أكثر ربحية إذا ما قورنت بمجالات استخدامات الأموال الأخرى.

ويتم قياس معدل توظيف الودائع بنسبة إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع، وعلى وفق الصيغة الأتية (Cornett & Mcnutt, 2006:31-32)

معدل توظيف الودائع= إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية

إجمالي الودائع

2 – معدل كفاية رأس المال:

يقاس معدل كفاية راس المال بقسمة رأس المال الرقابي الذي يساوي (مجموع راس المال الاساسي الذي يتضمن كل من الاسهم العادية والممتازة ، والاحتياطيات القانونية والاختيارية، والارباح المحتجزة +مجموع راس المال التكميلي الذي يشتمل على الاحتياطيات غير المعلنة ، واحتياطيات اعادة تقييم الموجودات ، ومخصصات الديون المعدومة ، والادوات ذات الصفة المشتركة بين راس المال والدين ، والديون طويلة الاجل من الدرجة الثانية) على إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطرة على وفق الأوزان الواردة في معيار بازل (1)، أذ يتوقع أن يؤدي انخفاض مخرجات هذه النسبة إلى زيادة قدرة المصرف في تشغيل المزيد من موارده المالية في قروض وتسهيلات ائتمانية مربحة وبالتالي زيادة معدلات عائد محفظة القروض.

تحسب نسبة كفاية رأس المال على وفق الصيغة الأتية (Bouwman, 2003:7)

الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال= مجموع رأس المال الرقابي / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة

3 – حجم المصرف:

يعبر حجم المصرف عن مدى كفاية الأموال المخصصة على وفق أولويات تخصيص الأموال (مدخل مجمع الأموال) Pool of Funds Approach لتغطية القروض والتسهيلات بمبالغ كبيرة نسبياً أو المشاركة مع مصارف أخرى في تغطيتها، اذ يتوقع ان تؤدي زيادة الحجم في المصارف إلى تحسين الربحية وزيادة معدلاتها السنوية وبالتالي زيادة قيمة المساهم (الخالدي، 2008: 70).

يقاس حجم المصرف بمتوسط إجمالي الموجودات المصرفية التي تظهرها بيانات الميزانية العمومية في نهاية السنة المالية، على وفق الصيغة الأتية (ابو قحف ، وحنفي ١٩٨٩ :٢٦٨)

$$\text{حجم المصرف} = \frac{\text{إجمالي الموجودات في بداية السنة المالية} + \text{إجمالي الموجودات في نهاية السنة}}{٢}$$

٤– مصاريف الدعاية والإعلان:

يتوقع أن تؤدي مصاريف الدعاية والإعلان إلى زيادة معرفة الزبائن بنشاطات المصرف وتحفيزهم للاستفادة من خدماته المالية وغير المالية مما يؤثر ايجابا في ربحية المصرف وزيادة عوائده التشغيلية، وتقاس مصاريف الدعاية والإعلان المنفقة سنوياً من المصرف على نشاطاته المختلفة.(خريوش وصيام ،٢٠٠٢ :١٤٢)

٥– عمر المصرف:

يقاس عمر المصرف بعدد سنوات ممارسة نشاطه من تاريخ التأسيس وحتى تاريخ الحصول على البيانات السنوية عام 2007، أذ يتوقع أن طول قدم عمر المصرف يجعله معروفاً أكثر من غيره لدى الزبائن مما يزيد من ثقتهم به وبالقائمين على إدارته . (خريوش وصيام ، ٢٠٠٢ : ١٤٢) وهذا سوف ينعكس إيجابياً على ربحية المصرف من نشاط منح القروض والتسهيلات الائتمانية.

6 – السيولة النقدية الحاضرة:

تحتفظ المصارف التجارية بالنقد السائل في الصندوق ولدى المصارف في داخل وخارج البلد وذلك لتلبية سحوبات المودعين المفاجئة والطارئة من ارصدة ودائعهم في المصرف (مفلح: 1989: 311) ، فضلا عنتلبية طلبات المستلفين . (الاسدي ، ٢٠٠٥ : ٤) .

ولا شك إن وفرة السيولة تؤمن لإدارة المصرف تلبية طلبات الاقتراض المقدمة من قبل زبائن المصرف الحاليين والمحتملين مستقبلاً بصورة دائمة ومستمرة وفي مختلف الأوقات والظروف

الأمر الذي ينعكس إيجاباً في زيادة معدلات العائد السنوي المتولد من محفظة القروض والتسهيلات.

ولكن تجدر الإشارة إن المبالغة والمغالاة في السيولة النقدية سيؤثر سلباً في معدلات توظيف الموارد المتاحة للمصرف في أوجه القروض والتسهيلات مما يكون له نتائج عكسية في تراجع إجمالي عائد محفظة القروض (خريوش وصيام، 2002: 142).

تتضمن الموجودات النقدية الحاضرة مقدار النقد السائل الذي يحتفظ به المصرف في صناديقه في المركز والفروع + الرصيد النقدي لدى البنك المركزي + الأرصدة النقدية لدى المصارف في الداخل + الأرصدة لدى المصارف في الخارج (المراسلين) + حوالات الخزينة + كمبيالات مخصومة تستحق خلال ثلاثة أشهر.(ابو حمد والصائغ ، ٢٠٠٥ : ١٠٧)

7 – شبكة الفروع المصرفية:

يقاس حجم شبكة الفروع المصرفية بالعدد الإجمالي لفروع المصرف الواحد العاملة في داخل البلد الأم وخارجه، أذ يتوقع أن تؤدي زيادة عدد الفروع وسعة انتشارها على أكبر رقعة جغرافية إلى سهولة وصول الزبائن إليها وكثرة التعامل المصرفي معها مما ينعكس إيجاباً على زيادة نشاط منح القروض والتسهيلات وبالتالي زيادة العائد (الربح) المتولد عنها . (خريوش والعبادي ، ٢٠٠٤ : ٣) .

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي للدراسة

يناقش هذا المبحث نتائج فرضيات الدراسة من خلال محورين، يتناول المحور الأول مناقشة نتائج اختبار العلاقة الإحصائية، فيما يستعرض المحور الثاني مناقشة اختبار أثر المتغيرات المستقلة في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف الأهلية العراقية (عينة الدراسة) مجتمعة وذلك للمدة (2000–2007)، مقاسا بمعامل الارتباط ومستوى الدلالة الإحصائية.

أولاً: مناقشة نتائج اختبار العلاقة.

أظهرت نتائج تحليل علاقات الارتباط البسيط لمتوسط عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية المبينة في جدول مصفوفة الارتباط رقم (1) مجموعة العلاقات الآتية:

1– وجود علاقة ارتباط موجبة بين متوسط العائد على محفظة القروض بوصفه المتغير التابع (y)، وستة من العوامل الداخلية المؤثرة بوصفها متغيرات مستقلة وهي: حجم المصرف (X1) ، ومصاريف الدعاية والإعلان (X2)، ومعدل توظيف الودائع (X3)، وعمر المصرف (X4)،

والسيولة النقدية الحاضرة (X5)، ومعدل كفاية رأس المال (X6)، إذ بلغت معدلات الارتباط (0.548)، (0.627)، (0.425) ، (0.349)، (0.474)، (0.325) على التوالي، وكانت قيم (T) المحسوبة أكبر من قيم (T) الجدولية البالغة (2,998).

إن دلالات هذه العلاقة تعني أن أي تحسن في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية يرتبط وإلى حد كبير بمقدار التحسن النوعي في جملة العوامل المستقلة المؤثرة في ذلك العائد. فلا شك أن ارتفاع حجم السيولة النقدية الحاضرة، على سبيل المثال، يجعل إدارات المصارف قادرة على تلبية طلبات المقترضين بيسر وسهولة على الدوام وبانسيابية عالية وبدون تعثر أو تلكؤ، وهذا له مردوداته الإيجابية في تنامي وتيرة منح القروض والتسهيلات وما يترتب عليها من زيادة عوائدها السنوية.

ولكن ما يجب أن تدركه إدارات المصارف التنفيذية هو أن السيولة النقدية سيف ذي حدين فالمغالاة بالاحتفاظ بسيولة نقدية عالية يعلبدون الاستفادة منها ويعمل على تجميدها، ومن ثم يخفض ربحية المصرف. وبذلك يتوجب على المصارف أن توكل إدارة السيولة إلى ملاك متخصص يضطلع بمسؤولية قياس حجم السيولة بصفة منتظمة وذلك من خلال متابعة حركة السحوبات النقدية من الودائع من جانب، وفحص نمط تطور احتياجات التمويل في ظل مختلف الظروف من جانب أخر بهدف تحديد أي تصور محتمل مستقبلي. علماً بأنه في أحيان كثيرة يكون السقف الزمني الخاص بإدارة فعالة ونشطة للسيولة قصير للغاية ويشمل السيولة داخل اليوم الواحد.

وعلى صعيد أخر، يلاحظ أن زيادة معدل كفاية رأس المال تمكن إدارات المصارف من الدخول في مجالات اقراضية أطول أمداً وأكثر ربحاً وأعلى مخاطرة وكل هذا من شأنه أن ينعكس إيجاباً على مجمل ربحية المصارف وبخاصة عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية، خاصة وإن العائد المصرفي يتناسب طردياً مع أجل القرض وحجم المخاطرة الائتمانية التي تزداد بزيادة أجل القرض.

أضف الى أن ارتفاع معدلات كفاية رأس المال أحد المؤشرات الرئيسة المعتمدة في تقييم المراكز المالية والائتمانية للمصارف المحلية من أجل الحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية من بقية المصارف والمؤسسات المالية والنقدية الدولية.

ولا شك إن حصول المصارف الأهلية على مثل هذه التسهيلات سينعكس إيجاباً في زيادة قدرة المصارف المذكورة على منح القروض لمختلف الأغراض والآجال ويتيح لها كذلك المساهمة مع بقية المصارف في نشاط القروض المشتركة (القروض التي يشترك في منحها أكثر من مصرف واحد لضخامة مبالغ القروض المطلوبة من قبل المقترضين ولاسيما الشركات العالمية)، ولاشك إن لذلك نتائجه الإيجابية في زيادة معدلات العائد السنوي على محفظة القروض في المصارف الأهلية.

وأخيراً فأن زيادة الإنفاق على الدعاية والإعلان يفضي إلى تعريف شريحة واسعة وكبيرة من الأفراد بواقع المصارف وطبيعة نشاطها وأنواع الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها الأمر الذي يوسع من شريحة المتعاملين مع المصارف ويزيد من حجم تعاملاتهم معها إيداعاً واقتراضاً، وكل هذا من شأنه أن يرفع من وتيرة عائد محفظة القروض والتسهيلات السنوية التي يحققها المصرف.

2- وجود علاقة ارتباط موجبة (طردية) ذو دلالة إحصائية تحت مستوى معنوية 1% بين المتغير التابع (y) الذي يمثل متوسط عائد القروض والتسهيلات من جهة، ومعدل توظيف الودائع (X3) الذي يمثل المتغير المستقل من جهة أخرى، أذ بلغ معامل الارتباط (0.425)، وهذا يعني ان للعامل المستقل (X3) تاثيرا معنويا وباتجاه طردي ، أي ان أي ارتفاع في قيم هذا العامل يقابله ارتفاع في قيم العامل التابع (Y) . ويفسر هذا ان زيادة معدلات توظيف الودائع في القروض والتسهيلات الائتمانية من شانه زيادة عائد او ربحية المصرف السنوية .

3- وجود علاقات ارتباط موجبة للعوامل المستقلة مع بعضها البعض، إذ بلغت معاملات الارتباط بين المتغير المستقل (X2) والمتغيرات المستقلة الأخرى (X3) ,(X4), (X5), (X6), (X7) على النحو الأتي: (٠,٣٦٦) (0.345)، (0.582)، (0.501)، (0.416) على التوالي. وكان معامل الارتباط بين المتغير المستقل (X4) وبقية المتغيرات المستقلة الأخرى أي (X5),(X6),(X7) نحو (0.570)، (0.414)، (0.635) على التوالي. وان معامل الارتباط بين المتغير المستقل (X5) والمتغيرين المستقلين الآخرين (X6),(X7) هو (0.470) ، (0.517) على التوالي.

4- هناك علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية (Y) وعدد الفروع المصرفية (X7)، اذ بلغ معامل الارتباط (0.235)

جدول رقم (1)

مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغير التابع (y) والمتغيرات المستقلة (X7,X6,X5,X4,X3,X2,X1) ومعاملات الارتباط فيما بين المتغيرات المستقلة ذاتها.

	(y)	(X1)	(X2)	(X3)	(X4)	(X5)	(X6)	(X7)
(y) متوسط العائد على القروض والسلف	1.000	.548**	.627**	.425**	.349**	.474**	.324**	.235
(X1) حجم المصرف (مليون دينار)		1.000	.645**	.623**	.639**	.924**	.550**	.543**
(X2) مصاريف الدعاية والاعلان (مليون دينار)			1.000	.366**	.345**	.582**	.501**	.416**
(X3) معدل توظيف الودائع				1.000	.491**	.604**	.275*	.343**
(X4)عمر المصرف (سنة)					1.000	.570**	.414**	.635**
(X5)الموجودات النقدية (مليون)						1.000	.470**	.517**
(X6)معدل كفاية راس المال							1.000	.119
(X7)عدد الفروع المصرفية								1.000

ولغرض بيان معنوية علاقة الارتباط بين المتغير التابع (y) والمتغيرات المستقلة (X1),(X2),(X3),(X4),(X5),(X6),(X7) فقد تم استخراج قيم (t) المحسوبة ويبين الجدول رقم (٢) نتائج ذلك وكما يلي:

1- إن للعوامل المستقلة (X1)،(X2)،(X3),(X4),(X5),(X6)، تاثيرا معنوياً عالياً وباتجاه طردي أذ بلغت قيمة (t) المحسوبة (5.153) و (6.331) و (5.421) و (2.935) و (4.241) و (2.701) للمتغيرات المستقلة المذكورة في أعلاه وعلى التوالي.وهذا يعني أن أي أرتفاع في قيم تلك العوامل المستقلة يقابلها ارتفاع في قيم العامل التابع (y).

2- إن للعامل المستقل (X3) تأثيراً معنوياً عالياً وباتجاه طردي إذ بلغت قيمة t المحسوبة (5.421) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (2.998) وهذا يعني أن أي ارتفاع في قيم العامل المستقل (X3) يقابله ارتفاع في قيم العامل التابع (y) وبالعكس فأن أي انخفاض في قيم العامل المستقل (X3) يقابله انخفاض في قيم العامل التابع (y).

3- لم يكن للعامل المستقل (X7) تأثيراً معنوياً أذ كانت قيمة (t) المحسوبة (1.900) وهي أصغر من قيمة (t) الجدولية البالغة (2.998). وهذا يعني أن أي تغير في العامل المستقل (X7) لا يؤثر معنوياً في تغير قيم العامل التابع (y).وهذه النتيجة تتطابق تماما مع ما توصلت اليه دراسة (خريوش والعبادي ،٢٠٠٤ : 1) من عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين اداء

محفظة القروض وبين عدد الفروع المصرفية . ان تفسير هذه العلاقة غير المعنوية بين عدد فروع المصرفية (X7) وعائد القروض والتسهيلات الائتمانية (Y) يكمن في ان الفروع المصرفية الجديدة ولاسيما في المناطق السكنية هي فروع ادخارية تستقطب الودائع حصرا لتعيد توظيفها في الفروع المصرفية القديمة المتواجدة في المناطق ذات الحركة التجارية والصناعية ومن هذا المنطلق فان الفروع الجديدة لا تمارس نشاط منح القروض والتسهيلات وهذا ما يفسر عدم وجود علاقة ارتباط بين الفروع الجديدة وعائد القروض وبالتالي عدم وجود اثر ذو دلالة احصائية . (التقارير السنوية لمصرف الاستثمار العراقي لعامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦و مصرف الموصل لعام ٢٠٠٧ ومصرف الشرق الاوسط العراقي لعام ٢٠٠٥) .

جدول رقم (2)

قيمة t المحسوبة للعوامل المستقلة (X7-X1) ومعنوية العلاقة

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	الارتباط البسيط	قيمة t	المعنوية
≻	X1	0.548	5.153	0.000**
	X2	0.627	6. 331	0.000**
	X3	0.425	5. 421	0.000**
	X4	0.349	2. 935	0.005**
	X5	0.474	4. 241	0.000**
	X6	0.325	2. 701	0.009**
	X7	0.235	1. 900	0.062

**ذات دلالة احصائية تحت مستوى 1 %

ولغرض معرفة مدى تأثير العوامل المستقلة (X7-X1) مجتمعة على العامل التابع (y) فقد تم تحليل التباين المتعدد ANOVA، ويبن الجدول رقم (3) نتائج ذلك التحليل ويتضح من خلاله أن العوامل المستقلة آنفة الذكر قد أثرت تأثيراً إيجابياً وبمعنوية عالية على المتغير التابع (y) وفسرت مجتمعة ما مقداره 55.6% من التباين الحاصل في متوسط عائد القروض والتسهيلات الائتمانية.

وهذا يعني إن نسبة 44.4% من التأثير في عائد القروض والتسهيلات يعزى إلى عوامل اخرى ربما بعضها عوامل داخلية ، واخرى خارجية لا تخضع لسيطرة إدارات المصارف ولا تمتلك سلطة التأثير المباشر عليها.

جدول رقم (3)

نتائج تحليل التباين المتعدد ANOVA للعوامل المستقلة مجتمعةً

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطا المربعات	قيمة اف	المعنوية
الانحدار	2337,536	7	333,934	10,030	** 0,00
البواقي	1864,482	56	33,294		
المجموع	4202,019	63			

معامل التحديد (R2) = 0,556

ثانياً: مناقشة نتائج اختبار الأثر :

لأجل معرفة مستوى أثر وأهمية كل متغير مستقل ومدى مساهمته في النموذج المعتمدالذي يمثل العلاقة الإحصائية بين العوامل المستقلة من جهة، والمتغير التابع من جهة أخرى، فقد تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Analysis للتنبؤ بالمتغير التابع من خلال المتغيرات المستقلة.

أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي المبينة في الجدول رقم (4) إن عاملين فقط هما (X3), (X2) قد فسرا معاً صورة التباين للمتغير التابع (y). إن العامل (X2) الذي يمثل مصاريف الدعاية والإعلان قد دخل بالمرتبة الأولى أذ ساهم في تفسير ما مقداره 39.3% من التباين في المتغير التابع (y). ودخل عامل معدل توظيف الودائع (X3) في المرتبة الثانية وساهم مع مصاريف الدعاية والإعلان في تفسير ما مقداره 52.4% من التباين في المتغير التابع (y).

جدول رقم (4)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي للتنبؤ بالعامل التابع (y) من خلال العوامل المستقلة

المتغير التابع	ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ	معامل التحديد	قيمة f المحسوبة	df	مستوى الدلالة
y	X2	0.393	40.093	1 62	0.000*
	X3	0.524	33.639	2 61	0.000*

**ذات دلالة احصائية على مستوى 1%

كما أن قيمة (F) المحسوبة ومستوى الدلالة الإحصائية يشيران إلى أن لهذين العاملين المستقلين (X3), (X2) دلالة إحصائية تحت مستوى 1% وهذا دليل على معنوية الانحدار والتأكيد على وجود علاقة خطية بين المتغيرين المستقلين المذكورين والمتغير التابع (y). وإن الدلالة الإحصائية تشير إلى ملائمة النموذج للانحدار. أما بقية المتغيرات المستقلة

(X7,X6,X5,X4,X1) فقد اشتركت في تفسير 3.2% فقط من التباين الحاصل في المتغير التابع.

وبالاعتماد على معاملات الارتباط المبينة في الجدول رقم (2) يمكن صياغة النموذج الرياضي لوصف العلاقة بين متوسط عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية من جهة، والمتغيرات المستقلة المؤثرة في ذلك العائد من جهة أخرى، في المصارف الأهلية العراقية عينة الدراسة على النحو الأتي:

$$Y=26.627 + 0.616X2 - 0.179X3 + 5.7233$$

في ضوء النتائج السابقة وتحليلها يقتضي ما يلي:

1 – قبول فرضيات البحث الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة، إذ يوجد اثر ذات دلالة معنوية بين متوسط عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية من جهة، والعوامل المستقلة الأتية من جهة أخرى: حجم المصرف، مصاريف الدعاية والإعلان، معدل توظيف الودائع ، عمر المصرف، السيولة النقدية الحاضرة، معدل كفاية رأس المال.

2 –رفض الفرضية السابعة لعدم وجود اثر ذات دلالة معنوية بين متوسط عائد القروض والتسهيلات وعدد الفروع المصرفية.

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1 – تفيد نتائج التحليل الإحصائي إن العوامل المؤثرة في متوسط عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية لا تقتصر على العوامل الداخلية المبحوث فحسب وإنما هناك عوامل أخرى بعضها داخلية ، واخرى خارجية كان لها تأثير بنسبة 44.4% من إجمالي التأثير في العامل التابع (متوسط عائد القروض والتسهيلات)، منها على سبيل المثال ما يلي:

ا – حجم حق الملكية (راس المال + الاحتياطات) للمصارف .

ب– نسبة المديونية او مايعرف بنسبة الرفع المالي .

ج– الفوائض النقدية .

د– النفقات الادارية .

هـ– السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وتوجهاتها النقدية لكبح جماح التضخم، وتخفيض معدلاته السنوية في الاقتصاد العراقي، وذلك من خلال تقييد منح الائتمان النقدي

من قبل القطاع المصرفي، ووضع سقوف ائتمانية عليا في تمويل كل نشاط اقتصادي يتعين على إدارات المصارف الالتزام بها ضمن الخطة الائتمانية السنوية.اضف الى ذلك ارتفاع معدلات الفائدة المصرفية المحددة من قبل البنك المركزي والتي تقارب ٢٥% قد سببت عزوف الكثير من رجال الاعمال والمستثمرين عن الاقتراض من المصارف مما كان له اثاره السلبية في تراجع معدلات الربحية .

و- السياسة المالية لوزارة المالية العراقية القائمة على حصر تعاملات الدوائر الحكومية ولاسيما في مجال منح الاعتمادات المستندية والتسهيلات الائتمانية وإلى وقت قريب، بالمصارف الحكومية (الرافدين والرشيد) حصراً، وبالتالي حرمان المصارف الأهلية من فرصة الدخول في تعاملات تجارية واستثمارية (إعادة الإعمار) مع القطاع الحكومي ومؤسساته الاستثمارية.

ز- الظروف الأمنية غير المستقرة قد دفعت باتجاه تعلالنشاط المصرفي لعموم المصارف الأهلية نحو الاستثمار لدى البنك المركزي العراقي بأسعار فائدة واطئة 5% مما أثر في معاملات ربحية المصارف مقارنة بما كانت تحققه من القروض طويلة الأجل للمشروعات الاقتصادية.

ح- تخوف الشركات الاستثمارية من الدخول في نشاطات استثمارية داخل العراق وذلك لعدم وضوح الرؤيا المستقبلية لما تسفر عنه طبيعة الأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية التي يمر بها البلد في الوقت الراهن، وقد انعكس ذلك في ضعف اقبال الشركات على الاقتراض من المصارف .

ط- استمرار المصارف في ترشيد منح القروض بالعملة الأجنبية (الدولار) نتيجة توجه السياسة النقدية والمالية إلى تخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي.

ي- تخوف إدارات المصارف الأهلية العراقية من التوسع في منح القروض بعد الزيادة المفرطة في إجمالي القروض المتعثرة والديون المتعذر تحصيلها التي منيت بها بعد عام 2003.

إن هذه العوامل وغيرها قد أثرت سلباً في معدلات استخدامات أموال المصارف الأهلية وحصر مجالات توظيفها بآجال قصيرة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وفي استثمارات آمنة بعيدة عن المخاطر المصرفية كمرحلة على الأقل في الوقت الحاضر، ولا شك كان لذلك نتائجه المباشرة في تراجع معدلات ربحية المصارف الأهلية من نشاط منح القروض والتسهيلات.

(2) لجوء المصارف الأهلية إلى اعتماد سياسة مصرفية متحفظة في مجال توظيف السيولة النقدية وذلك لاعتبارات أملتها الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة التي يعيشها البلد،

وتخوف إدارات المصارف من احتمالات التعرض إلى سحوبات كبيرة ومفاجئة من ودائع الأفراد. إن ذلك قد أفضى إلى إخفاق إدارات المصارف في تحقيق الموائمة بين هدفي السيولة والربحية أذ كان مغالاة الاحتفاظ بالسيولة النقدية على حساب تراجع معدلات الربحية.

(3) اختلال هيكلية استخدامات الأموال وأولوياتها في المصارف الأهلية العراقية، وبخاصة بعد عام 2003، أذ تؤثر أرقام الميزانيات العامة الحقائق الأتية:

(أ) تراجع نسبة توظيف الموارد المالية المتاحة للمصارف الأهلية في القروض والتسهيلات مقابل زيادتها في الاستثمارات المالية القصيرة الأجل وتحديداً في مجال الاستثمار لدى البنك المركزي العراقي.

(ب) إن أغلب قروض المصارف الأهلية هي قروض قصيرة الأجل حصراً، وممنوحة لنشاطات مستقرة وآمنة بعيدة عن تعرضات المخاطرة الائتمانية .

ثانياً: التوصيات

1 – إدارة السيولة النقدية بطريقة سليمة ودقيقة تكفل تحقيق الموائمة بين هدفي السيولة والربحية، ويتأتى ذلك من خلال تحليل السيولة وقياسها بصورة منتظمة ودائمة، فضلا عنفحص نمط تطور احتياجات التمويل في مختلف الظروف والأحوال. وإيكال مهمة القيام بمثل هذا النشاط إلى إدارة متخصصة تأخذ على عاتقها تطبيق معايير القياس المعتمدة دولياً، ومسترشدة بآفاق وتوجهات السياسة العامة للمصرف على المدى البعيد.

2 – التوجه نحو ممارسة نشاط الإقراض الطويل الأمد لما يترتب على ذلك من تحقيق معدلات ربحية اكبر نسبياً مقارنة بنشاط الاستثمارات ولاسيما بعد تحسن الظروف الأمنية في البلد، وظهور بوادر الانتعاش الاقتصادي وتزايد حركة البناء والعمران (إعادة الأعمار) وتوافر فرص اقتصادية واعدة.

3 – إيلاء نشاط توظيف الودائع وبخاصة الودائع لأمد ونشاط الدعاية والإعلان مزيداً من الاهتمام والعناية، فلهذين النشاطين تأثير كبير على متوسط عائد محفظة القروض والتسهيلات، أذ كشفت نتائج التحليل الإحصائي بأنهما قد أسهما بنسبة ٥٢,٤% من التأثير الكلي في متوسط عائد القروض.

4 – العمل على دراسة هيكل الودائع المصرفية بصورة تفصيلية، والتأكيد على الرشد والعقلانية في اختيار نوع ومقدار الوديعة وأجلها، والعمل على تشغيلها لآجال زمنية طويلة نسبيا بما يساعد المصارف على الاستفادة المثلى من توظيفها وتحقيق عوائد مالية مرتفعة عنها.

5 – حث المصارف على الاندماج بهدف خلق مصارف كبيرة وفاعلة تستفيد من وفورات الحجم وتنويع الخدمات وتكون قادرة على المنافسة بكفاءة في مجال الائتمان والاستثمار وتقديم منتجات مصرفية حديثة.

6 – تشجيع الباحثين والدارسين على دراسة العوامل الخارجية المؤثرة في عائد محفظة القروض والتسهيلات في المصارف الأهلية العراقية استكمالا لهذا البحث من أجل تكوين تصور شامل ورؤيا مستقبلية عن طبيعة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في البيئة المصرفية العراقية.

اولا : المصادر العربية:

أ – الكتب :

١ – مفلح ، عقل "أساسيات الإدارة المالية".الطبعة الاولى ، الاردن ،البنك العربي : 1995

٢ – ابو قحف ،عبد السلام ، وعبد الغفار حنفي ، تنظيم وادارة البنوك ،القاهرة : المكتب العربي الحديث ،1989

ب – الدوريات :

١–أبو ، حمد رضا ، و محمد جبارالصائغ "دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية" المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الحادي عشر، المجلد الثالث، كانون الأول ٢٠٠٥.

٢–خريوش، حسني علي ، و وليد زكريا صيام "العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن" مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، العدد الثاني، المجلد السادس عشر، ٢٠٠٢.

٣–خريوش، حسني علي، و محمد العبادي "تقييم أداء محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفي الأردني" مجلة مؤتة للبحوث والدراسات –سلسلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، المجلد التاسع عشر، ٢٠٠٤.

٤– الدغيم، عبد العزيز "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي – بالتطبيق على المصرف الصناعي" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد الثالث، المجلد الثامن والعشرون، ٢٠٠٦.

٥–عبد الباسط، محمد "العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية في الجماهيرية الليبية" مجلة البنوك في الأردن، العدد الأول، المجلد الثاني والعشرون، ٢٠٠٣.

ج – البحوث غير المنشورة :

١ . الاسدي ، عبد الحسين جاسم "إدارة السيولة وأثرها في العائد والمخاطرة" دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية العراقية – رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة كربلاء ٢٠٠٥.

٢ . الخالدي ، حمد عبد الحسين "أثر الآليات الداخلية للحاكمية في الأداء والمخاطرة المصرفية" أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة بغداد ٢٠٠٨.

ثانيا – المصادر الأجنبية :

الدوريات

1.Bouwman, Christa H.s, "Dose the acquiring banks Capital Level affect post-acquisition performance? University of Michian Business school. (2003)

2 . Cornett, Marcia Millon & Jamie John McNutt "Performance changes Around Bank Mergers: Revenue Enhancements Versus cost Reductions. (2006)

3. Gallick, Edward, "Bank proitability and Bank size. (2007)

Makhamreh, Muhsen, "Corporate performance in Jordan: Astudy of the Banking sector, the Arab Bank Review, vol 2, October (2000).